

خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2016 تتطلب تمويلًا بحجم 1.8 مليار دولار أمريكي لمساعدة أكثر من 13 مليون شخص بمساعدات منقذة للأرواح

(جنيف وصنعاء، 18 فبراير 2016م) - يطلق المجتمع الإنساني لليمن اليوم نداءً لتوفير 1.8 مليار دولار أمريكي لتقديم المساعدات الضرورية والمنقذة للأرواح لعدد 13.6 مليون شخص من المتضررين من النزاع المتصاعد في جميع أنحاء البلد.

وقد أشار السيد جيمي ماكغولدريك، منسق الشؤون الإنسانية لليمن في حديثه قائلاً: "غالباً ما تطغي الأزمات والمشاكل المتفرقة في المنطقة والعالم على حجم محنة اليمن". وأضاف: "لا ينبغي علينا السماح بأن تتحول الأوضاع في اليمن إلى أزمة منسية".

خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2016م هي استجابة منسقة لأكثر من 100 منظمة من منظمات الإغاثة الإنسانية في المناطق التي تعاني من الكوارث الإنسانية المستمرة. ومن المفزع إجمالاً أن هناك 21.2 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، أي أن كل أربعة أشخاص من أصل خمسة أشخاص في اليمن يحتاجون إلى مساعدات إنسانية. وقد أدى النزاع الذي يجري بلا هوادة، وتزايد الهجمات على البنية التحتية الأساسية المدنية والاقتصادية، إلى إنهاء الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما أدى هذا التوقف في الحركة الاقتصادية إلى فقدان ملايين الأسر لمصادر أرزاقها.

وقال السيد ماكغولدريك: "بعد عشرة أشهر من النزاع والعنف المتصاعدين، لحقت خسائر كبيرة بالمدنيين أنهكت السكان". وأضاف: "يظل اليمنيون يواجهون أخطاراً تهدد حياتهم وكرامتهم. وينبغي على الأطراف المتحاربة أن ترقى إلى مستوى المسؤوليات وفقاً لما يمليه القانون الإنساني الدولي. فحتى الحرب لها حدود".

وصل الشركاء في العمل الإنساني رغم البيئة التشغيلية الصعبة منذ شهر مارس إلى حوالي تسعة ملايين من الفتيات والفتيان والنساء والرجال بشكل من أشكال المساعدات الإنسانية حتى نهاية العام الماضي في جميع أنحاء البلد. وقدم المجتمع الإنساني في شهر يناير الحصص الغذائية الشهرية المنتظمة لنحو 2.6 مليون شخص. كما وقّر المياه مباشرة إلى أكثر من 34,000 شخص. وتم توفير الوقود لمحطات ضخ المياه التي تخدم أكثر من 3 مليون شخص، ووصلت الخدمات الصحية إلى أكثر من 102,000 شخص.

وقال منسق الشؤون الإنسانية: "ثبت أن استمرار الأعمال القتالية والنزاعات من قبل الأطراف المختلفة يشكل عبء خطيرة أمام إيصال المساعدات، غير أن المنظمات الإنسانية أظهرت قدرتها على تقديم المساعدات إذا حصلت على التمويل الكافي". وأضاف: "يجب على جميع أطراف النزاع أن تبذل جهداً أكبر لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى المحتاجين، أينما كانوا في أنحاء اليمن".

قدم المانحون في 2015م 892 مليون دولار أمريكي (56 في المائة) من أصل 1.6 مليار دولار أمريكي طلبها شركاء العمل الإنساني في اليمن. وقال منسق الشؤون الإنسانية في حديثه: "أنا ممتن للدعم السخي الذي تلقيناه من المانحين في 2015م" "كما أنني أحث الجهات المانحة على مواصلة دعم الشعب اليمني وتقديم مساهمات أخرى سريعة من الأموال اللازمة لتنفيذ الأنشطة الضرورية لإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين في اليمن".